سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: الرأسمالية التجارية

ثانياً: الرأسمالية الصناعية

ثالثاً: الرأسمالية المالية

رابعاً: الرأسمالية الاحتكارية

خامساً: الرأسمالية العالمية (العولمة)

أولاً: الرأسمالية التجارية

مرّ النظام الرأسمالي بعدة مراحل ابتداء من القرن ١٦، واكبه تحوُّل في شكل الرأسمالية وفي أسواقها، فالتجارة كانت هي العمود الفقري للنشاط الاقتصادي أول الأمر، فحلّت محلّها الصناعة، ثم أخذت المؤسسات المالية تلعب الدور الأساسي في تنمية النظام الرأسمالي، وبعد أن كانت الرأسمالية تنافسية ثم احتكارية تطورت إلى مرحلة جديدة يمكن تسميتها «بالرأسمالية العالمية» (العولمة).

لسنا بصدد تأريخ كامل لنشأة الرأسمالية وتطورها، وإنما نشير إلى مراحل مهمة من هذا التطور؛ مما يساعد على فهم أن «الرأسمالية كنمط إنتاج متجدِّد، تتغيّر ملامحها وأساليبها في الاستغلال عبر الزمن»[١].

والرأسمالية التجارية هي مرحلة تتسم بالدور القيادي الذي يلعبه التاجر؛ حيث كانت التجارة العنصر الأساسي للنشاط الاقتصادي بعد ظهور المدن في أوربا، وهي تعبِّر عن مرحلة ميلاد النظام الرأسمالي في ظل سيادة المذهب التجاري.

(١) إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية»، مرجع سابق، ص: ٦.

ولقد مكّنت بعض المعطيات الأساسية من رسم الواقع الأوربي في القرنين ١٦ و١٧ تتمثل فيما يلي[١]:

- **اتساع رقعة العالم الاقتصادي:** نتيجة الاكتشافات الجغرافية الأوربية (لأمريكا في ١٤٩٢، ولرأس رجاء الصالح ١٤٩٨)، التي فتحت أمام التجار الأوربيين باب التصدير لهذه الأسواق الجديدة؛
- **الثروة النقدية:** بسبب تدفُّق إنتاج الذهب الذي اكتُشف في أمريكا والبيرو والمكسيك؛ مما أدى إلى تمويل عدة مشاريع تجارية؛
- **ميلاد الأمم والدول العصرية:** ظهرت الأمة بعد أن شعرت بوحدتها، وظهرت قوة الملك في توحيده للنقود، والقيام بالحروب للبحث عن أسواق ومستعمرات؛
- **تراكم الأموال في يد التجار:** بعد زيادة الأرباح، تم جمع الأموال واستعمالها في استثمارات تجارية جديدة، كتأسيس الشركات (مثل: الشركة الهولندية للهند الشرقية في ١٦٢٢)؛
- **الثورة الفكرية:** ظهر تراكم معرفي ضخم بدأ بالثورة الثقافية في عصر النهضة (كوبرنيكوس وغاليليو في علم الفلك، ونيوتن ولافوازييه في العلوم الطبيعية، بيكون وديكارت في الفلسفة...)[٢]، كما شهدت أوربا حركة الإصلاح الديني (لوثر ١٥١٧ وكلفان ١٥٣٦) التي غيّرت الذهنيات وأصبحت سعادة الإنسان تُقاس بالسعي وراء جمع الثروة وتعظيم الربح.

ثانياً: الرأسمالية الصناعية

إن التغيُّرات التي عرفتها أوربا بعد القرن ١٦ هيّأت للثورة الصناعية التي انطلقت في القرن ١٨ من إنجلترا، ثم انتشرت فيما بعد إلى عدة دول أوربية، وتتمثل السمات الأساسية لهذه المرحلة فيما يلي[٣]:

(١) راجع: فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، السلسلة الاقتصادية، دار الحداثة، ١٩٨٢، ص: ٥٢-٥٦.
(٢) إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية»، مرجع سابق، ص: ٧-٨.
(٣) فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص: ٥٦-٦٤.

- **الاختراعات التقنية:** مكّنت الاختراعات العلمية «المنظِّم» من استعمال وسائل تقنية جديدة (الآلة البخارية) في مجال صناعة النسيج والحديد والطاقة؛ مما أدى إلى زيادة إنتاجية العمل، وكان الفحم الحجري هو عنصر التنمية الاقتصادية، وعامل الاندفاع الاقتصادي في ميلاد المؤسسات الصناعية؛
- **الثورة الفكرية:** تم اعتبار الحرية الشخصية مبدأً مقدّساً؛ أي تحرير الفرد من كل القيود التي تحدّ من نشاطه، وشاع «المذهب الفردي» الذي يقدّس حق الملكية الفردية، وقد عبّر «آدم سميث» من جهة (دعْه يعمل، دعْه يمر)، والمفكرون الطبيعيون من جهة أخرى، عن هذه التوجيهات والأفكار (الوقوف أمام تدخُّل الدولة)؛
- **الإصلاح الزراعي:** أسهمت الزراعة إلى جانب التجارة في تمويل الصناعة، فارتفاع مداخيل الفلاحين أدى إلى توجيه ثرواتهم إلى استثمارات صناعية؛
- **النمو الديمغرافي:** عرفت إنجلترا في أواخر القرن ١٨ نمواً ديمغرافياً كبيراً، ساعد هذا العامل على تدعيم الثورة الصناعية (قوة بشرية)؛ حيث تم استخدام الأطفال والنساء في المصانع مقابل أجر ضئيل ووقت عمل طويل.

ثالثاً: الرأسمالية المالية

ظهرت بعد ١٨٧٠ قوى اقتصادية جديدة داخل أوربا وخارجها؛ بحيث كانت القدرة الصناعية لبريطانيا ٣٢٪ من القدرة الصناعية العالمية، في حين أن الولايات المتحدة كانت تملك ٢٣٪ وألمانيا ١٣٪ وفرنسا ١٠٪، كما لم تكن التجارة سوى وسيلة لفتح الأسواق للمنتجات الصناعية التي احتاجت إلى جهاز مصرفي ومالي لتمويل الاقتصاد، ويمكن تلخيص خصائص هذه المرحلة فيما يلي[1]:

- **تطور المؤسسات المالية والمصرفية:** حيث أخذت تلعب الدور الإداري للحياة

(١) المرجع السابق، ص: ٦٤-٦٦.

الاقتصادية، باعتبارها أصبحت الممولّ الأساسي للمؤسسات الكبرى التي اضطرت لاستخدام القروض المصرفية وإصدار الأسهم؛

- **ظهور قطاعات جديدة:** بعد أن كانت صناعة النسيج والتعدين تشكّلان القطاع المحرّك للنشاط الاقتصادي؛ انتقل هذا الدور بعد ١٨٥٠ إلى السكك الحديدية وصناعات حديثة (سيارات، صناعة ميكانيكية وكيميائية)؛ حيث انتشر استخدام طاقة الكهرباء والبترول على حساب طاقة الفحم.
- **المدّ الاستعماري:** الاستعمار من خصائص النظام الرأسمالي الذي يبحث باستمرار على أرباح وأسواق جديدة، بالاستيلاء على أراضي وخيرات الدول الفقيرة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأدى هدا التسابق على المستعمرات إلى الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ .

رابعاً: الرأسمالية الاحتكارية

برز تدخُّل واضح من قِبل الدولة في الحياة الاقتصادية أثناء الحرب العالمية الأولى لتسود بعد ذلك «مرحلة الفوضى الاقتصادية التي أدت إلى نشوء الاحتكارات»[١]؛ حيث سمّى «لينين» هذه المرحلة «الإمبريالية»، كما تميّزت هذه المرحلة بالخصائص التالية:

- **سيادة الاحتكار:** تعدّدت أنواع الاحتكار حيث يمكن التمييز بين الكارتل والتروست، فالكارتل هو «اتفاق بين مجموعة شركات تنتج سلعة أو مجموعة سلعية واحدة، على الالتزام بأسعار معيّنة، أو على توزيع الأسواق...»، بينما التروست فهو «يعني الاشتغال بكل مراحل الإنتاج لسلعة معيّنة، من المادة الأولية وحتى بيع السلعة النهائية بقصد إلغاء الأرباح الوسيطة أو السيطرة عليها»[٢]؛
- **ظهور النظام الاشتراكي:** يُعتبر أكبر حدث عرفه القرن العشرون الذي

---

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ١٩٢ .

(٢) إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة: الرأسمالية في مرحلة ما بعد الإمبريالية»، مرجع سابق، ص: ١٣ .

بدأ في الاتحاد السوفياتي (١٩١٧)، وكان من نتائج ميلاد هذا النظام، تحمُّل الدولة المسؤولية الكاملة في إدارة الحياة الاقتصادية؛ على أساس تخطيط وطني شامل؛

- **شعور العالم بوجود فروق بين المستويات الاقتصادية:** وجود دول متقدمة وأخرى متخلِّفة في القارات الثلاث: آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية؛
- **حدوث الأزمات:** نتيجة للاحتكارات حدثت أزمة ١٩٢٩ (أزمة الكساد الكبير، وهو أعظم كساد في تاريخ الرأسمالية) التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أوربا، وكادت تقضي على النظام الرأسمالي في حدّ ذاته... ومن أجل إنقاذ هذا النظام من الانهيار؛ تزايد تدخُّل الدولة من خلال تشريعات اجتماعية لمحاربة البطالة (١٤ مليون بطال)، وظهر تحليل كينز (النظرية العامة في ١٩٣٦) لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق إعادة النظر في التحليل الكلاسيكي المتعلق بدور السوق ووظيفة الدولة.

وبعد الحرب العالمية الثانية، استُخدمت آليات «بريتون وودز» لتعمير ما خرّبته الحرب، والخروج من الأزمات الاقتصادية بدعم الهيكل الاقتصادي للرأسمالية وحمايته، وتم في الفترة (١٩٧٠-١٩٤٥) تحقيق معدل نمو سنوي في الدول الصناعية الرأسمالية (٤٪) ولم تتجاوز نسبة التضخم (٢.٥٪) والبطالة (٣٪)[١]؛ إلا أنه مع بداية السبعينيات انتهى عصر الازدهار الاقتصادي؛ بتراجع معدلات النمو وزيادة البطالة والتضخم.

خامساً: الرأسمالية العالمية (العولمة)

بعد تراجع فعالية النموذج الكينزي في ضمان التوازن الاقتصادي العام، وتخفيف حدّة الأزمات الدورية؛ ظهرت أفكار الليبرالية والنيوكلاسيكية التي تميل إلى تقليص دور الدولة وتحقيق الانتقال إلى اقتصاد السوق، «فالرأسمالية العالمية

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ١٩٣.

حوّلت آليات السوق من آليات اقتصادية معروفة بشروطها إلى إيديولوجيا، كل شيء يحلّه السوق، الدولة والنقابات لا لزوم لها، والسوق هو الحكم الوحيد»[1]، وتتسم هذه المرحلة بالسمات التالية[2]:

- **انهيار نظام بريتون وودز (١٩٧١):** حيث تخلّت الولايات المتحدة عن قابلية تحويل الدولار بالذهب، فانتهى عصر ثبات أسعار الصرف، وحدثت فوضى في أسواق النقد الدولي؛
- **عولمة النشاط الإنتاجي:** وهي تتم من خلال آليتين مُهمتين هما: التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- **عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال:** حيث تلعب الشركات العالمية المتعدِّدة الجنسيات الدور الرئيس في هذا المجال، والتي تخطّى نشاطها الحدود الإقليمية، وظهر نمو واضح في عمليات تكامل الإنتاج والتمويل والتسويق على مستوى العالم كله؛
- **تغيُّر مراكز القوى العالمية:** ظهرت في القرن العشرين قوتان اقتصاديتان كبيرتان خارج أوربا هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وحاول كل منهما فرض نموذجه على الآخر، فنشبت بينهما حرباً باردة انتهت بانهيار الاتحاد السوفياتي مع بداية التسعينيات، وبرزت الولايات المتحدة كقوة مهيمنة؛
- **تغيُّر هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية:** حيث ظهرت أقطاب اقتصادية (أمريكا الشمالية، الاتحاد الأوربي، الكتلة الآسيوية)، كما تحوّلت الدول التي مارست التخطيط إلى تبنِّي برامج الخصخصة واقتصاد السوق، تحت ضغط الأوضاع الداخلية ومشروطية المؤسسات المالية الدولية.

يبدو أن العولمة المتمثِّلة في الرأسمالية العالمية، هي أعلى مراحل صيغ الرأسمالية

(١) إسماعيل صبري عبد الله، «العولمة كلمة مضللة..»، في العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مرجع سابق، ص: ٤٨.

(٢) راجع: السيد ياسين، «في مفهوم العولمة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٢٩.

السابقة، وهي صلة تقوم على علاقتين: علاقة امتداد وعلاقة انفصال العولمة مع المراحل السابقة للرأسمالية:

- **وجه الامتداد:** يظهر في الاحتكار ومكانة الجانب المالي ونزعة التوسُّع:

• فالعولمة تذهب بالاحتكار إلى أبعد الحدود الممكنة، سواء على صعيد مجموعة السبع الكبار (التي تحتكر أكثر من ثلاث أرباع الثروة العالمية)، «فأكثر من ٨٥٪ من حركات رؤوس الأموال تتم ما بين الدول الصناعية الكبرى، يتبقى ١٥٪ يتصارع عليها كل الدول و٨٥٪ من الـ ١٥٪ تذهب إلى الدول التي تسمى بالنمور سواء في آسيا أو أمريكا اللاتينية، يتبقى ٢٪ لكل شعوب العالم، تجري وراءها حوالي ١٤٠ دولة متخلفة»[١]، أو على صعيد الشركات المتعددة الجنسيات (التي تتحكم في نسيج الإنتاج والتبادل)؛ حيث إن «إجمالي إيرادات ٥٠٠ شركة منها يمثِّل ٤٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي من العالم كله»[٢]؛

• وفي الجانب المالي؛ فإن الأسواق المالية العالمية تتعامل يومياً بمبلغ يصل إلى ألف مليار دولار[٣]، كما برزت في التسعينيات اتجاهات جديدة على مستوى عمل المصارف العالمية لمواكبة تيار العولمة؛ حيث «تزايدت عمليات الدمج بين المصارف الكبرى في العالم، وبخاصة في الولايات المتحدة؛ حيث انخفض عدد المصارف الأمريكية بواقع الثلث تقريباً بين عام (١٩٨٦ و١٩٩٨)، وقد تأثّرت موجة الدمج العالمية بعدد من العوامل، أهمها: الحاجة إلى خفض النفقات التي تزايدت بشكل سريع في السنوات الأخيرة بعد تدني مستويات الربحية من ناحية؛ وأهمية اقتصادات الحجم مما يجعل المصارف

(١) حسام عيسى، «نعيش أكثر عصور احتكار المعلومات قوة..»، في العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مرجع سابق، ص: ٦٣.

(٢) إسماعيل صبري عبد الله، «العولمة كلمة مضللة..»، في العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مرجع سابق، ص: ٤٥.

(٣) المرجع السابق، ص: ٤٩.

الكبرى أقدر على المنافسة الدولية في ظل العولمة، وتطور وسائل التقانة وتقنيات الاتصال، وإزالة القيود على التوسع الجغرافي في إطار اتفاقية «الغات» من ناحية أخرى»[1]؛

- أما نزعة التوسُّع؛ فتكمن في كون أن النظام الرأسمالي هو نظام شمولي بطبيعته وهو مدفوع بحافز تعظيم الربح والسعي وراء الأسواق لتجاوز حدوده، فإذا لم يتوسّع فإنه يتعرّض للركود والكساد (أزمات دورية).

- **وجه الانفصال:** يكمن في ميدان الأدوات والآليات الوظيفية، فالرأسمالية الصناعية والمالية احتاجت إلى الاستعمار، فاستعملت القوة العسكرية لاحتلال دول الجنوب والسيطرة على مواردها، واحتاجت الرأسمالية الاحتكارية (الإمبريالية) إلى أدوات اقتصادية متطورة لإخضاع الدول التي انسحب منها الاستعمار عسكرياً، فاستعملت برامج التعاون والقروض والاستثمار[2]، أما الرأسمالية العالمية (العولمة) فتتّجه إلى تسليط منظومة جديدة من التشريعات الاقتصادية التي تقرّ فتح الحدود وحرية التجارة واستثمار ثورة المعلومات والاتصال؛ مما جعل البعض يعتبرها استعماراً اقتصادياً؛ حيث يقول «ماهر الشريف»: «إذ أن العولمة بشكل تمظهرها الحالي، سياسياً واقتصادياً وثقافياً، ليست في الحقيقة، سوى شكل جديد من أشكال السيطرة والهيمنة، إلى درجة كلمة «استعمار» صارت تلازمها كظلها: «استعمار السوق»، «استعمار الصورة» (...)، وبغض النظر عن الشحنة الإيديولوجية التي يمكن أن تتضمنها كلمة «استعمار»، إلا أنها تعبِّر تعبيراً صادقاً، عن أشكال تمظهر هذه العولمة، لاسيما عند ما يتعلق الأمر بـ «استعمار السوق»، السوق التي لا يحرّكها سوى البحث عن الربح ومعاظمته، ولا تضبطها أيّة قيود ولا تخضع لأيّ تخطيط»[3].

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٤٠٨.
(٢) المرجع السابق، ص: ٧٠.
(٣) العولمة في الغرب والشرق، «الإسلام والعولمة»، مرجع سابق، ص: ٢٨-٢٩.

من خلال هذه الدراسة التاريخية لمراحل تطور النظام الرأسمالي؛ يتبيّن لنا أن الرأسمالية تستطيع أن تتكيّف مع الأزمات التي تواجهها، وهي تطرح الآن من خلال الليبرالية حلاً جديداً يستخدم مفاهيم قديمة بأساليب جديدة تتمثل في الترويج للعولمة، كمحاولة لصياغة الهيمنة الرأسمالية العالمية، وفي هذا الصدد يقول «عبد الإله بلقزيز»: «فهم العولمة بهذا المعنى معناه حفظ وحدة إدراكنا للنظام الرأسمالي في مختلف أحقاب وأوجه تطوره، بسبب ما ينطوي عليه تاريخه المتنوِّع من وحدة في التكوين أو التركيب، إن شيئاً من نظام العلاقات الرأسمالية لم يتغيّر حتى يفرض علينا أن نغيِّر من إدراكنا له، غير أن نجاحه في تجديد نفسه من الداخل، وفي تجديد أدواته وكيفية اشتغاله، تُملي الحاجة إلى جهد معرفي عميق لتحصيل هدف وعي هذه التغيرات التي تطرأ عليه في وحدة نظامه، ومن هنا الحاجة إلى تجديد الوعي به من خلال مقاربة ظاهرة العولمة فيه من حيث هي اللحظة العليا التاريخية الظافرة في سيرورة تطوره المعاصر»[1].

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٧٠.